Tying between theory and practice

Mohammad Hamdan AL-Reqeb
mailto:mohammadreqab@yahoo.com
Master of Arabic Language for Non-Native Speakers 2018
University of Jordan

DOI: 10.31973/aj.v1i136.755

Abstract:

Arabic is characterized by being a coherent linguistic system, and like other languages in which each of its elements is compatible with another component that complements the aesthetic meaning of reality or metaphor, and this is called tying, as two or more words combine functional union, so they become like the one word in its position in the aesthetic structure, as the relationship of attribution Which in the two sentences: nominal and actual, and the relationship of the adjective to the descriptive, the addition to the addition to it, the conjugation of the conditional sentence with the instrument and the condition of the condition and its answer, the definition and denial, the matching, the neighbor and the object, and the verb that is already transgressive, regardless of its infringement to the object of one or more, and as a relationship The correlation between some verbs and letters of meanings, and therefore this research seeks to reveal this grammatical system and to clarify the most important elements of the syndrome in the chapter on Arabic grammar. The research used the descriptive analytical method in explaining the importance of Tying in grammatical thought, and showed important results that the Arabic grammar is based on a two-element system, and this division is useful for educational curriculum developers and teachers, and the research concluded several recommendations, the most important of which is the use of linguists And professors of the curriculum with the phenomenon of Tying being present in grammatical thought from its beginner to the present time.

Key words: grammar - Tying - grammatical Tying - grammatical couples - grammatical theories - grammatical thought.

التلازم النحويّ بين النظرية والتطبيق

محمد حمدان الرقب
محاضر غير متفرغ: الجامعة الأردنية
mohammadreqab@yahoo.com
ماجستير اللغة العربية للناطقين بغيرها ٢٠١٨
الجامعة الأردنية

(مُلَخَّصُ البَحث)

تتماز العربيّة بأنها منظومة لسانيّة متماسكة، وكغيرها من اللغات يتضامّ فيها كلّ عنصر من عناصرها إلى عنصر آخر يكمّل المعنى الجمليّ حقيقة أو مجازًا، وهذا ما يسمّى التلازمَ؛ إذ تتّحد كلمتان أو أكثر اتحادًا وظيفيّا، فتغدوان كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجمليّ، كعلاقة الإسناد التي في الجملتين: الاسمية والفعلية، وعلاقة الصفة بالموصوف، والمضاف بالمضاف إليه، واقتران الجملة الشرطية بالأداة وبفعل الشرط وجوابه، والتعريف والتنكير، والمطابقة، والجار والمجرور، والمفعول به بالفعل إن كان متعدّيًا، بصرف النظر عن تعديته إلى مفعول به واحد أو أكثر، وكعلاقة التلازم بين بعض الأفعال وحروف المعاني، ولذلك فإن هذا البحث يسعى إلى الكشف عن هذه المنظومة النحوية، وإيضاح عمل النحاة في المباحث النحوية، واشتراطهم لها شروطا محددة يمتنع الخروج عنها تارة ويجوز الخروج عنها تارة أخرى، وكذلك بيان أهمّ العناصر المتلازمة في باب النحو العربيّ، وقد استعان البحث بالمنهج الوصفي التحليلي في بيان أهمية التلازم النحوي في الفكر النحوي، وأبان عن نتائج مهمة تتمثل في أنّ النحوَ العربي قائم على نظام الأزواج الثنائية بين العناصر، كما أنّ هذا التقسيم مفيدٌ لواضعي المناهج التعليمية والمعلمين، وأكّد البحث بضرورة أن يستعين الخبراء اللغويون وأساتذة المناهج بظاهرة التلازم كونها ماثلة في الفكر النحوي منذ مبتدئه حتى العصر الحالي.

الكلمات المفتاحية: النحو – التلازم – التلازم النحويّ – الأزواج النحويّة – النظريات النحوية – الفكر النحويّ

مقدمة INTRODUCTION

اعتمدَ النحوُ العربيّ على منهجيّة منطقيّة دقيقة في ضبط النحو وتأصيل قواعده وحلّ إشكالاته وقضاياه ووجوه إعراب المفردات والجُمَل، فهو "علم مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها" (ابن عصفور، ١٩٩٨،ص٦٧)، وهو علم له أصول منضبطة، وقواعد صارمة بوساطتها يُبْحَثُ فيه عن أدلته الإجمالية، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ (السيوطي، ٢٠٠٦، ص٢١)، وقد تتبّع البحثُ بعضًا من المصادر النحوية الأصول، وبعض الشروحات عليها، ووجد أنّ النحاة قد أحسنوا صنعًا في وضعِ نظريّات متعدّدة، نهض عليها النحوُ، وأقام قواعده على وفقها، وكما يُعلَم بأنّ العلوم تمرّ في أثناءَ تطوّرها بمراحلَ كثيرة حتّى تستوي على سوقها، ويُكتب لها صفة العلميّة، وبناءً على هذا فإنّ النحو أيضًا قدْ مرّ بأطوارٍ متعدّدة، لعلّه أن يكون منها طورٌ تأسيسيٌّ أسهم في تقعيده؛ ما دعا (علي أبو المكارم) أن يعتدّها المرحلَةَ البِكْرَ لنشأة النّحو العربيّ (أبو المكارم، ٢٠٠٥، ص٨٢) ، ثمّ قفز النحو العربيّ قفزاتٍ كبيرةً على طريق النضوجِ والثّبات، فكثرتِ الشروح، وشروح الشروح، وأبانت عن نظرياتٍ وافرةٍ، مثل نظرية الأصل والفرع والعلامة الإعرابيّة والتعليل والاختصاص والشكل والمضمون.

وبسبب اختلاف وجهات النظر في تجاذب هذه النظريّات واشتباكها، خُيِّل لبعض المشتغلين بالنحو، أو الذين لهم صلة به قريبة أو بعيدة، أنّه يحمل تناقضاتٍ وينطوي على تعقيدات، فانصرفوا إلى الاشتكاء منه نظرًا إلى كثرة قواعده وتشعّبها تارة، ونظرًا إلى كيفيّة تعليم هذه المباحث والقواعد سواءٌ أكانوا يعلّمون الناطقين بالعربية أم الناطقين بغيرها تارة أخرى؛ ذلك أنّ ثمة من لا يُفارق في اشتغالهم بالنحو بين نظريّته وبين تمثّلاته التطبيقيّة.

فالشكوى من النحوِ تبدو للناظر متمثّلة في مصنّفات الأقدمين، ابتداء من كتاب سيبويهِ المبنيّ على المنطق والاستنتاجات والتفسيرات والتطويلات والتفريعات، حتّى أصبح كتابًا جافّا يصعب على من يريد أن يأخذ بحظّ طيب من علم النحو كي يستقيم به لسانه ويعصمه من الخطأ واللحن[١]. ولكنّ العدل والإنصاف يقتضيان أن نعترف بأنّ جهد النحاة القدماء في تقعيد النحو وضبطه كان على درجة عالية من التنظيم والترتيب، إذ رتّبوا الأبواب النحوية ترتيبًا يسهل تناوله والنظر فيه.

في مفهوم التلازم النحوي In the concept of grammatical tying

لعلّ النظر الحصيف في المؤلَّفاتِ النحويّةِ القديمة وشروحها يُفضي إلى نتيجةٍ مؤدّاها أنّ النحاةَ توفّروا على منهجٍ منطقيّ في اشتغالهم بالنحو، ويدلّ صنيعهم على رؤية ثاقبة،

[١] هذا كلام يردده كثيرٌ من المشتغلين بالنحو، أو الذين يرومون أن تحلّ اللهجات المحلية محلّه، لبُعدِ الشقّة بين العصر القديم والعصر الحديث، ولاستعصاء كثيرٍ من القواعد والمباحث النحوية على الفهم والهضم، أو لأن النّحْوَ المعياري يقف حجر عثرة في طريق مواكبة التقدم.

وقدرةٍ على سَبْرِ أغوارِ النّحو، وأصولِه، وإنتاجِ ملامحَ لنظريّات متعدّدة، أسهمتْ في إيضاح القواعد النحويّة، وإدراكِ العلل، واستيعابهم الاختلافاتِ النحويّةَ بين القبائلِ، حتّى غدت مدرستا البصرة والكوفة ساهرتين على سدانته من العَبَث وتسرّب اللحن بفعل الفتوحاتِ الإسلاميّة وما نتج عنها من دخول شعوبٍ غير عربيّة في الإسلام، وعلى إدامة ماء الحياةِ فيه، ورفضهم التعصّب لرأي دون رأي، وآية ذلك ما قاله أبو عثمان المازنيّ: "دخلتُ بغدادَ فأُلقيتْ عليَّ مسائلُ كنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطّئونني على مذاهبهم (ابن هشام، ٢٠٠٠، ٦٣/٢) "، وهذا دليلٌ من الأدلّة التي تنفي عن النحو صفة الجمود والانحصار في زاوية ميّتة؛ فالنحو العربيّ، كان، وما يزال، رحبَ الصّدر، يَقبَلُ كلّ جديد، ولا يرفضه، يُعرَف هذا من عَقْدِ ابن جني (ت٣٩٢هـ) بعضَ الأبواب في كتابه الخصائص، مثل (باب اختلاف اللغاتِ وكلُّها حُجّة) (ابن جني، ١٠/٢)، معتدّا ذلك أمرًا سائغًا، فقد تقبّل العربُ القياس، إذ سعة القياس تبيحُ لهم ذلك (ابن جني، ٣٥٧/١)، ، ومثل (بابُ في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) (ابن جني، ٣٥٧/١)، وليس من وُكدِ البحث أن يحفرَ في تاريخ النحو وأصوله، غيرَ أنّ المقامَ يقتضي ذلك، من قِبَلِ أنّ النحاة، وهم يشيّدون قواعد النّحو، أدركوا أنه قائمٌ على فكرة الإسناد، وأنّ أقلّ الكلام الذي يحسن الوقوف عليه كلمتان، ولذلك عرّفوا الكلام بأنه "اللفظ المفيد فائدةً يحسنُ السكوت عليها" (ابن عقيل، ١٩٨٠، ١٤/١)، والكلام لا يتركّب إلا من اسمين، أو من فعل واسم (سيبويه، ١٩٨٨، ٢٣/١). وقد تنبّه النحاة الأقدمون إلى هذه الظاهرة الكبرى وطبّقوها عمليّا، وإن لم يعرفوها بهذا المصطلح، فسيبويه (ت١٨٠هـ) مثلًا في حديثه عن باب المسند والمسند إليه يقول: "وهو ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه [يقصد الخبر]، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبدُ الله؛ فلا بُدّ للفعْلِ من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء" (سيبويه، ١٩٨٨، ٢٣/١) فسيبويه أدركَ أنّ الفعل يحتاج إلى فاعل والمبتدأ لا بدّ له من خبر، وهذا يعني أن النحو قائمٌ على التركيبِ لا على الأبنية التي اختصّ بها علم الصّرْف.

ويتّضحُ التلازم النحويّ في معظم مباحث النحو، فعُرِّفَتِ التوابعُ بأنّها "الثواني المساوية للأولِ في الإعرابِ بمشاركتها له في العواملِ" (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٢١٨/٢)، ويوضّح ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) منزلة التوابع من المتبوعاتِ بأنها "من لوازم الأول كالتتمة له" (ابن يعيش، ٢١٨/٢)، مِنْ قِبَلِ أنّه يشبه أن يُدعى الرجلُ ذو المكانة العالية والشّرَف المُنيف والخدَم والأتباع، إلى وليمةٍ، فينالُ أتباعُه وخَدَمُه ما نال ذلك الرجل بحكم التبعيّة له كأنهم ليسوا غيرَه؛ إذ هم من لوازمه وخواصّه (ابن يعيش، ٢١٨/٢)

ويتحدّث المبردُ (ت٢٨٦هـ) عن المضاف والمضاف إليه، فيقول: "فإذا أضفتَ اسمًا مفردًا إلى اسمٍ مثله مفردٍ أو مضاف، صار الثاني من تمام الأوّل، وصارا جميعًا اسمًا واحدًا" (المبرد، ١٤٣/٤) ويؤكّد ابن يعيش أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، ويعلّل ذلك بأنهما "كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوّن، كذلك لا يحسن الفصل بينهما" (ابن يعيش، ١٩/٣-٢٠)

ويشير أبو البركات الأنباريّ إلى شدّة اتّصال الجار مع المجرور، فهما بمنزلة شيء واحد (الأنباريّ، ص١٦٣). فالتلازم إذن هو العلاقة التي تنشأ بين العنصرين داخل المنظومة النحويّة (النجار، ٢٠٠٠، ص١٠٧-١٠٨)، وهذه العلاقة قوية متمكّنة، فلا يصحّ أن يبدو أحد العناصر بمعزل عن الآخر.

وينطلقُ البحثُ كذلك من رؤية نحويّة مؤدّاها أنّ التلازم النحويّ أشملُ من أن يكون مختصّا بالأزواج النحوية بأن يحتاج العنصرِ النحويّ إلى عنصرٍ آخر أو يفتقر إليه، بل هذا يعدّ صورة من صور التلازمِ النحويّ، فقد لاحظ البحثُ أوجهًا أخرى من أوجه التلازمِ النحويّ، ومن ذلك أن النحاةَ نظروا في النحوِ وبحثوا في أبوابٍ تجوز فيها بعضُ الخيارات والتوجيهات، وأبوابٍ يُمتنع فيها هذا التصرّف، وأبوابٍ تجب فيها شروط محدّدة، فمن ذلك أنهم حدّدوا أدواتٍ لا يعملُ ما بعدها في ما قبلها (ابن عقيل، ١٣٦/٢)، فكأنّ المتصوَّرَ أنّ النحو يتوفّر على تقنياتٍ وحواجزَ تمنع من اعتداءِ أيّ عنصرٍ على عنصرٍ آخرَ من غير أن يكون متعلّقًا به، أو له وجه من الصحة والتعليل.

ومن صور التلازمِ النحويّ تأكيدُ النحاة على فكرةِ العامل وبيان نهوضه بالمعمول، ويبدو هذا وجهًا منطقيّا تفسيريّا، فأينما وُجِدَ العاملُ فلا بدّ من وجودِ معمولٍ له، والعكس صحيح، ظاهرًا أو مقدّرًا، فعاملُ النصبِ في الحالِ مثلا هو الفعلُ، فإن تعذّر وجوده، أو خَرَج الحالُ عن النّسَق المطّرد أو الأصل يُبحثْ عن عاملٍ يؤثّر فيه (ابن يعيش، ٢٣/٢)، والحقّ أنّ تكلّفَ بعضِ النحاةِ في توجيه بعض الجُمل لا يعني أنّ نظرية العاملِ صعبة المنال أو خُرافةٌ كما سبقت الإشارة قَبْلُ، بل يؤدّي العامل دورًا مركزيّا إذ يعدّ حجر الزاوية في الفكر النحويّ.

ومن صور التلازم النحويّ أن يُرفَع الإبهامُ عن المميّز باحتياجه إلى تمييزٍ ملازمٍ له، بحيث يتوقّف معنى الجملة عليه، فالأداة (كم) مثلًا تحتاج إلى تمييزٍ منصوب في حال إفادتها الاستفهامَ، وتمييزٍ مجرورٍ في حال إفادتها الإخبارَ، فـ(كم) اسم دالٌّ على عددٍ، والعددُ منطقيّا يحتاج إلى معدودٍ؛ "فالاستفهامية لعددٍ مبهمٍ عند المتكلّم، معلومٍ في ظنه عند المخاطَب، والخبريّة لعددٍ مبهم عند المخاطَب وربما يعرفه المتكلّم (الأستراباذي، ١٩٩٦،

٣٨١/٢)؛ فلما كان العدد في حاجة إلى المعدود، وكانت (كم) كناية عن المعدود توقّف تحديدُ ماهيّتها على ما يزيل الإبهام عنها، وهو العدَد، "ولا يُحذَفُ إلا لدليلٍ...لأنّ العدد مع المعدود ككلمةٍ واحدة" (الأستراباذي، ٣٨١/٢)

ويتجلّى التلازمُ في باب كسر همزة إنّ، فهي واجبة الكسر في مواضع وواجبة الفتحِ في مواضعَ وجائزة الفتح أو الكسر في مواضع أخرى، إذ "تُكسر في كلّ موضع يصلحُ أن يقع في الفعل والابتداء جميعًا، وإن وقعت في موضعٍ لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز؛ لأنها إنما تشبه فعلًا داخلا على جملة، وتلك الجملة مبتدأ وخبر، والجملة التي بعد (إنّ) لا موضع لها من الإعراب بعاملٍ يعمل فيها من فعل ولا من حرف" (ابن السراج، ١٩٩٦، ٢٦٢/١) ومن صُورِ التّلازم أن تُشترَطَ للمبحث النحويّ شروطٌ لازمةٌ له، يحظرُ خرقها أو الخروج عنها، فيتعيّن للأداة (أنْ) الدالّة على التفسير أن تسبقها جملة تامّة فيها معنى القول بغير حروفه، وأن تَسبقَ جملةً تامّة، وألّا يدخل على هذه الأداة جارٌّ (ابن هشام، ١٩٤/١–٢٠٤). وخرقُ شرطِ تعرية الأداة من الجارّ يُخرجها من أداة للتفسير إلى أداة مصدريّة تسبك مع الفعل الواقع بعدها مصدرًا مؤوّلا في المثال الآتي:

أشار الباحث في بحثه بأن يتعلّم الطلاب النحوَ.

وكذلك اشتراطهم لجوازِ حذف نون الفعل (كانَ) خمسة شروط، وهي أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وألا تكون موقوفًا عليها، ولا متّصلة بضمير نصب، ولا ساكن (ابن هشام، ٢٠٠٤، ص١٣٣). وقد تَنْحطّ قاعدةٌ عن أصلِها، كأن يُعدَل عن الحال النكرة، وهو أصل بابها إلى حالٍ معرفة، وهو فرعٌ عنها، ومما يتّصل بالتلازم النحويّ في هذا الباب أنّ الحال الواردة في الجملة الآتية:

بايعت مصعبًا يدًا بيدٍ.

لا بدّ من أن تجتمع فيها الكلمتان معًا، "ولا يجوز أن تقولَ بايعته يدًا، لأنّك إنما تريدُ أن تقولَ: أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيدٍ؛ لأنهما عملان" (سيبويه، ٣٩٢/١)، وعلى هذا يمكن تأويل هذه الحال بالنكرة؛ أي بايعته مناوَلة، وعلى هذا يتخرّج ما أشبهها على وفقها، مثل: جاؤوا قضهم وقضيضهم، وكلمته فاه إلى فيّ.

ومن صور التلازم اختصاصُ بعض الحروف بالأفعال أو الأسماء، فمن ذلك أنّ حروف الجرّ تقترن بالأسماء فحسب، وتفتقر إليها، ولا تدخلُ على الأفعال، وتختصّ رُبّ مثلا "بالنكرة كقولك: رُبَّ رجلٍ أكرمتَ وتكون تلك النكرة موصوفةً" (الأصفهانيّ، ١٩٩٠، ٥١١/١)، فإن كان حرف الجرّ الأصليّ يفتقر إلى اسم مجرور، فإنّ (رُبّ) يفتقر إلى اسم مجرور له شروط تتلخص في أن يكون نكرةً موصوفةً، وتتجلى فائدتها لغرض المدح أو الذمّ

(ابن هشام، ٣٢٧/٢). ويلازم هذا الحرف الصدارة مثله مثل أدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأسماء الإشارة وكم الخبرية.

التلازم النحويّ: نظراتٌ في التطبيقGrammatical tying: in-app glances

يميل البحثُ إلى أنّ النظريّة إن لم تُتَوَّجْ بتطبيقٍ عمليّ يختبر صدقَها، ويبرز إمكاناتِها، فإنها ستكون قيدَ النظرِ، ويتأسّسُ على هذا أنّ التلازمَ من حيثُ هو نظريّةٌ نحويّةٌ يغدو حاجةً مهمّة للنحويّ أو المُعرِب أو المعلّم أو القائم على أمر المناهجِ والتعليم، فليس الأمرُ تَرَفًا فكريّا محضًا تُسرَد فيه مباحثُ النحوِ وتُبيَّن أحْوالُها، وما يجبُ وما يحظر وما يجوز، من غيرِ أن تشرئبّ النظريّة إلى دائرة التطبيقِ العمليّ، إذ ذاك يتبيّن صدقُها أو ملاءَمتُها للبحث اللسانيّ التطبيقيّ، "فالعمقُ الحقيقيُّ لفكرةٍ ما يتمّ التوصّل إليه وتأكيده بالتجربة" (الجراح، ٢٠١٩، ص١٥)، وهذا ما يشفعُ توسّل البحث بالجانب النظريّ الصِّرْف في سبيل ربطِه بالجانب التطبيقيّ، بحيث يكون منطَلَقًا نحو آفاقِ الدرس التطبيقيّ؛ ذلك "أنّ معيارَ الحقيقةِ هو العملُ المنتجُ لا مجرّد التأمّلِ النظريّ" (مجمع اللغة العربيّة، ١٩٨٢، ص٢٣)

كيف يمكن استجلاءُ منزلةِ التلازم النحويّ؟

تغدو حاجة المشتغل بالنحو، سواءٌ أكان طالبًا، أم معلّمًا، أم قائمًا على أمر التعليم والسياسة اللغوية والتخطيط اللغويّ، تغدو حاجة كلّ هؤلاء ملحّة إلى النظر إلى النحوِ نظرةً كليّة شموليّة، كلٌّ بحسب مؤهّلاته وقدراته وحدود علمه، فالطالبُ يهمّه أن يستجلي معنى الجملة النحوية، وأن يستخرج القاعدةَ المطلوبةَ منها استخراجًا صحيحًا، وأن يبني على نسَقها جُمَلًا أخرى، وأن يستعملَها في حياته اليوميّة استعمالا طبيعيّا طيّعًا، وأن يوظّفها في تحريرِ رسالةٍ إلى صديقه مثلًا، فتتولّد لديه مَلكَةٌ لسانيّة تترسّخُ بالتكرار والمران، والمعلّم يعنيه أن يستدخلَ القاعدة النحوية المطلوبة إلى عقلِ الطالبِ بأيسر الطرق وأكثرها رفقًا، وأن يتعرّفَ العلّة المختبئة وراءَ القاعدة، ويحاولَ أن يمرّرها تمريرًا سلسًا إلى عقل الطالب، بحيث يمسّه شيء من حكمة النحو ومنطقية قواعده، وأمّا القائم على أمر التعليم، سواءٌ أكان مشرفًا أم موجّهًا أم مصمّم مناهجَ تدريسيةٍ، فالعبْءُ الأكبرُ يقع على عاتقه، فبتعرّفه نظريةَ النحوِ يكونُ قد أشرفَ على صورةً مُطلّةً على مباحثِ النحو وقواعده التي يجتبيها، بحيث يخلّص الكتاب الدراسيّ من الوهم أو سوء الفهم[٢]، ويستبعد المباحث النحوية التي لا تناسب مستوى الطلبة، أو التي ليس لها دوَران على الألسنة والأقلام، ويمكن في ضوءِ هذا الفهم أن يوضّح البحثُ بعض النقاط التي تهمّ في باب التلازم النحويّ، منها:

[٢] يتوهّم كثير من الطلبة أن النحو صعب معقّد لا يكاد أن يهضم، وهذا له أسبابه الكثيرة، منها أنّ بعض المناهج التدريسية تفرض مباحث نحوية لا تعني الطالب في حياته اليومية، وتحصر النحو في الإعراب، فغدا الإعراب غاية لا وسيلة لفهم المعنى.

- تأكيدُ فكرة الثنائيّة النحويّة على غرارِ الثنائيّات الموجودة في العالَم الخارجيّ، فربط كلّ عنصرٍ بعنصره يسهم في استدخال القواعد النحوية بأيسر الطرق وأكثرها رسوخًا في الذهن، وبعبارةٍ أخرى يمكن تأكيد فكرة الكليّات النحوية، وبثّها في المناهج الدراسية، وتذكيرُ المعلمِ الطالبَ بها بحسب مرحلته الدراسيّة، من مثل: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والتمييز والمميز، والحال وصاحبها، والمضاف والمضاف إليه، واسم إنّ وخبرها، واسم كان وخبرها، والصلة والموصول، وحرف الجرّ والاسم المجرور، بحيث يُتوقّع من الطالب إذا ما وردتْ عليه جملة نحوية فيها مبتدأ أن يَرْكُزَ في ذهنه سؤال دائم: أين الخبر؟ والأمر يصدق على الأبواب النحوية الأخرى كافّة، ويعدّ التذكير المستمر بهذه الكليات نظرًا وتطبيقًا عاملا مُهِمًا يترك أثره في أداء الطالب، في المهارات اللغوية: القراءة والكتابة والاستماع والمحادثة؛ فلا فِعْلَ من غيرِ فاعل، ولا حرْفَ جرٍّ من غير اسم مجرور.
- تتأسس على النقطة السابقة فكرةٌ أخرى تتعلّق بالفصلِ النحويّ بين العناصر المتلازمة، وصعوبةُ تحليل الجملة إلى معانيها النحوية تتأتّى من النظر إلى النحو على أنه معياريّ، فتنفصل القاعدةُ النحويّةُ عن معطيات الحياة الواقعيّة، إذ وصل البحثُ بحكم الاشتغالِ في حقل التدريس إلى أنّ كثيرًا من المناهج الدراسية في معالجتها القاعدةَ النحويّة تطبيقيّا تتوسّل بأمثلةٍ معياريّة، لا تفي بمتطلبّات الدرس التطبيقيّ أصلًا، فيُلْحَظُ الترتيب الأصليّ للتركيب النحويّ، فحينما يُرام تدريس باب الحالِ مثلًا، فإنّ الأمثلة المقدّمة للطالب تسير على نسقٍ صارم، فالجملةُ:

استيقظَ الطالبُ مُتْعَبًا

تتكوّن من فعلٍ وفاعلٍ وحالٍ منصوبة.

وربّ سؤالٍ يردُ في هذا الصّدد: أيّ ضير في مثلِ هذه الطريقة؟ ويبدو السؤال منطقيّا ووجيهًا، ولكنّ الانتقال من الأمثلة المقدّمة للطالبِ إلى لغة الحياة اليومية ينطوي على تحدّياتٍ كثيرةٍ، ولذلك يميل البحثُ إلى أهمية استخراج القواعد النحوية بعد الدرس من أمثلة واقعية حيّة، كأن يستخرج الحال من سورةٍ من القرآن الكريمِ، أو من حديث نبويّ شريفٍ، أو قصيدة شعريّة، أو رسالة شخصيّة، وهكذا يشعر الطالبُ أنّه يتعلّم قواعدَ لها دوَرانٌ على لسانه ويده، فيتدرّب على مبدأ الفصل النحويّ بين الأزواج النحويّة، ويحاول بإشراف المعلّم البحث عن العنصر الثاني الذي به يكتمل العنصر الأوّل في مثل:

كرّمنا اليومَ مبتهجًا مديرُ المدرسةِ.

المكتبةُ التي أنشِئت قبلَ أسبوعٍ مفتوحةٌ.

انطلاقًا من النقطة الأولى فوقُ واستئناسًا بالفكرة الحاليّة، مع الاحتراس من أنّ المنهج والمعلم مسؤولان عن الانتقال بالنحوِ من الجمود النظريّ إلى الحيويّة والفعالية التطبيقيّة.

- يرى عمر عكاشة في كتابه (النحو الغائب) أنّ فكرة المركّب في اللغة العربيّة ليست في حقيقة الأمر من ترف القول، بل إنها حقيقة لغوية وضرورة علميّة، ويرى أنّ اللغة تعامل بعض تجمّعات الكلم بوصفها جزئيّات مركّبة أو مركّبات، لا بوصفها جزئيّات مستقلّة في صورة كلمات فقط (عكاشة، ٢٠٠٣، ١٣٣). ويضرب لهذه الفكرة بعض الأمثلة، ومنها:

استقبلَ رئيسُ الجامعةِ البارحةَ في مكتبهِ الطلابَ المتفوّقين.

فهذه الجملةُ تتضمّن وحداتٍ تركيبيةً تفوق الكلمة المفردة، فـ(رئيس الجامعة) هيئة تركيبية أكبر من كلمة، مكوّنة من (المضاف) و (المضاف إليه)، و (في مكتبه) هيئة تركيبية أخرى تتكوّن من حرف الجر والاسم المجرور مضاف إلى الهاء، وكذلك (الطلاب المتفوقين) فهي هيئة تركيبية تتألّف من الموصوف والصفة (عكاشة، ١٣٣-١٣٤)

وهذا المثال بفكرته يقارب ما يميل إليه البحث في ضرورة تناول متعلم اللغة هذه المركّبات بوصفها هيئات تركيبية متآلفة ومتناسقة لا يصحّ أن تنفكّ إحداهما عن الأخرى، فإذا حدث تغيّر في بنية المركب من تقديم، أو تأخير، أو فصل، أو وصل، أو حذف، لأيّ غرض نحوي أو دلالي فيلزم انعكاس آثاره في بنية الجملة كاملة (الرقب، ٢٠١٩، ص٥٦).

- الاهتمام بفكرة الحركة الإعرابيّة رفعًا ونصبًا وجرّا في الأسماء، ورفعا ونصبًا وجزمًا في الأفعال، وربطُ الحركة الإعرابيّة بالوظيفة النحويّة العامّة، فالتلازمُ بين الضمة والرفع، والفتحة والنصب، والكسرة والجرّ، والتذكير الدائمِ بها، يساعد الطالب مساعدةً حقيقيّة على تجنّب الخلط بين الوظائف النحويّة، ويعدّ هذا المدخل النظريّ مهمًا للمعلم خاصّة، في إعانة الطالب على ربطِ التلازم بين الحركة الإعرابية في آخر الكلمة ووظيفتها النحويّة، فلا تعدو في ذهنه وظيفةٌ على وظيفةٍ، فالجملة:

يستقبلُ الطالبُ العامَ الدراسيّ الجديدِ بفرحٍ وتشوّقٍ لم يسبقْ له مثيلٌ

تتكوّن من عناصرَ نحويةٍ مرفوعة وأخرى منصوبة وأخرى مجرورة وأخرى مجزومة. فإذا جرى الربطُ بين الحركة الإعرابيّة والوظيفة الكبرى للعناصر النحويّة أمكن المعلّم من استدخال القواعد التفصيليّة إلى ذهن الطالب بحسب المستوى الدراسيّ الملائم لسنّه وتكوينه النفسيّ والعقليّ. وهذا الصنيعُ قديمٌ؛ إذ بنى ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) كتابه (أوضح المسالك على ألفية ابن مالك) على وفق هذا المبدأ: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وبذلك يتّضح أنّ ربطَ العلامة الإعرابيّة بوظيفتها النحويّة له دورٌ كبير في تيسير النحو، فلا ينصب الطالبُ الفاعلَ ولا يرفع المفعول وهكذا، وهذا إنما يحصلُ بالتدريبات والتمرينات الواقعيّة، فيعربُ الطالب الآية القرآنية الكريمة:

(إنما يخشى اللهَ من عبادِه العلماءُ[٣]).

إعرابًا صحيحًا تتّسقُ وظائفُ العناصر النحوية فيها مع المعنى الدّلاليّ المُراد، فينتفي اللبس ويتقى الخطأ في التفسير.

- تتعلّق هذه النقطة بقضيّة المطابقة بين الأزواج النحوية، فيُطابق المبتدأُ الخبرَ والحالُ وصاحبَها في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، كما تُطابق التوابع متبوعاتِها بالإضافة إلى ما سبق في التعريف والتنكير والإعراب، فيغدو العملُ النحويّ مضبوطًا بهذه القواعد؛ ما يجنّبُ المعرِبَ الوقوعَ في الخطأ والزلل. وغيابُ التذكير بهذه الفكرة يفضي إلى وقوع أخطاءٍ كثيرةٍ، مع أنّ المتحدّثَ حينما يحكي قصّة أو يتحدّث عن أي موضوع لا يكاد يقع في مثل هذه الأخطاء؛ وتفسير هذه المفارقة في ظنّ البحثِ مرتدٌّ إلى الفجوةِ العميقة القائمة ما بين النحوِ المعياريّ واللغة الطبيعيّة، وإلى غيابِ الأنشطة المكثّفة التي تجسّر الهُوى وتقرّب المسافة بين القاعدةِ النحويّة ومطالبِ الحياة الواقعيّة.
- تتصّل هذه الفكرة بحروفِ المعاني، وقد بحثَ كثيرٌ من النحاة واللغويين في هذه الحروف، مثل الرماني (ت٣٨٤هـ) في كتابه (معاني الحروف) والمالقي (ت٧٠٢هـ) في كتابه (رصف المباني في شرح حروف المعاني) والمراديّ (ت٧٤٩هـ) في كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني)، وابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وما يعنينا في هذا الصدد أن يُتعرّفَ إلى العلاقة القائمة بين الحرف وما يدخل عليه، فحروف النصب والجزم مثلًا مختصّة بالأفعال حصرًا لا تدخل إلا عليها، بل تحوّل دلالته من رفع إلى نصبٍ أو جزم، على ما سبقت الإشارة إليه في التلازم بين الحركة الإعرابية والوظيفة النحويّة. وحروف الجرّ لا تدخل إلا على الأسماء، والسين وسوف حرفان مختصّان بالفعل المضارع، ولذلك عدّ ابن سيبويه جُمَلًا مثل:

قدْ زيدًا رأيت.

كي زيدٌ يأتيك.

من المستقيم القبيح (سيبويه، ٢٦/١)، ويتمثل القبحُ في مبدأٍ جرى الخروج عنه في المثالين السابقين وهو حفظُ الرتبة، وتَلَازمُ العناصر النحوية بعضها مع بعض، فالأداة (قد) تلازم الفعلَ الماضي أو المضارع والأداة (كي) تلازمُ الفعلَ المضارعَ فحسبُ، ولذلك قَبُحَ تغيير نسق الجملة وامتنع إعادة توزيعها بهذه الصورة، وإن كان المعنى المراد من الجملة صحيحًا واضحًا فهذا لا يسوّغ إساءة استعمال النّسق والتصرّف فيه؛ ما يؤدّي إلى أن تنحلّ الروابط والأواصر بين العناصر النحويّة. وتُقاربُ هذه النقطةُ مبدأَ التجاذبِ والتنافرِ، فمن

[٣] سورة فاطر، الآية: ٢٨

صور التلازمِ النحويّ تلازمُ التنافرِ، بحيثُ إذا ذُكِرُ عنصرٌ نحويّ امتنع أن يصاحبه عنصرٌ نحويّ آخر على ما جرى التمثيل عليه.

- تتواشجُ مع الفكرة السابقةِ فكرةٌ لها صلةٌ بالأفعال اللازمة؛ فهي تتعدّى بحروفِ الجرّ، غيرَ أنّ الأمرَ لا يحدث اعتباطًا، بحيث يختار المتكلم ما يحلو له من الحروف، بل عليه أن يختارَ نَسقًا محدّدا يمتنع الخروج عنه، فالمعنى المراد من الجملة:

رغبَ الصائمُ في قيامِ الليلِ.

يتنافى تنافيًا كليًا مع المعنى المراد من الجملة:

رغبَ الصائم عن قيامِ الليلِ.

وقد يُعتَرضُ على هذه النقطة بأنّ الإنسان العارفَ بلغته لا يكاد يخطئ في استعمالِ الأفعال اللازمة مع حروف الجرّ المناسبة لها، ولكنّ الأمر يغدو قيدًا عصيًا في دلالة الحروف بحيث تؤدي معانيَ غير متنافرة كليًا، مثل:

خرجَ المجرمُ عن القانونِ.

خرجَ المجرمُ على القانونِ.

فالأوّل وهلة لا يجري التمييز بين هاتين الجملتين، غيرَ أن التدقيق الحصيف يؤكّد اختلاف المعنى باختلاف الحرف المتلازم مع الحرف نفسه، فالجملة الأولى لا تدلّ على أنّ المجرم يرفضُ القانون ولا يعترفُ به، وإن خرَقَه وتجاوزه، والأمر في الجملة الثانية مختلف، فالمجرم فيها لا يعترفُ بالقانون ويرفض أن تطبّق أحكامه عليها وإن لم يخرج عنها أو يرتكب ما يعرضه للمساءلة القانونيّة.

وتزداد الفكرة وضوحًا وتجلية، في الفرق بين الجملتين:

غادر صديقي إلى العملِ.

غادر صديقي للعملِ.

فالنظر الواعي يستجلي الفرق الواضح بينهما، فحرف الجرّ في الجملة الأولى أفاد انتهاء الغاية المكانيّة، في حين أن حرف الجر في الجملة الثانية أفاد التعليل؛ أي غادر صديقي من أجلِ العمل.

- تتعلّق هذه النقطة الأخيرة في هذه الرؤية التطبيقيّة بكلّ ما سبقها من نقاطٍ، فهي على أهميّتها للمتعلّم الناطق بالعربيّة، فإنّ أهميّتها تصدقُ كذلك على المتعلم الناطق بغير العربيّة، إذ اختلافُ النظام النحوي في اللغة العربيّة عن نظام لغة الطالبِ الأمّ يحتّم أن تؤخذ النقاط المذكورة بعين الاهتمامِ، فافتراضُ امتلاك الطالب الناطق بالعربية في باب الفعل اللازم المتعدي بحرف الجرّ مثلاً كفاية أدائية صائبة، لا يعني أنّ الطريقَ معبّدٌ أمام الطالب الناطق بغير العربيّة، بحيث يُتوقّع منه أن يستعمل هذه الأفعال استعمالًا

صائبًا، والخبرة العملية للبحث أفضت إلى نتائجَ غيرِ مشجّعة في هذا الباب تحديدًا (الرقب، ٢٠١٨، ص٥٨-٦٢)، ولذلك فالحاجة ماسّة إلى استشعار منزلة التلازم النحويّ، وتطبيقه في المناهج الدراسيّة التي تُعنى بتعليم اللغة العربيّة للناطقين بغيرها إذ تغدو مطلبًا ضروريّا وأولويّة كبرى.

الخاتمة The conclusion.

خلص البحثُ في باب التلازم النحويّ بعد المراوحةِ بين النظرية والتطبيق إلى حُزمةٍ من النتائجِ، فقد أبان عن اشتغال النحاة بالنحوِ اشتغالًا موّارًا مع توفّرهم على أدواتٍ ووسائلَ معينة، فأفرزوا نظرياتٍ ثبّتت قدم النحو راسخةً قارّة، وكشفَ البحثُ عن بعضِ مظاهرِ التلازم النحويّ مستنطقًا المصادر التراثيّة، ومال إلى فكرةِ المتلازمات النحويّة انطلاقًا من فكرة الأزواج الموجودة في العالَم الخارجيّ، كالعلاقة بين الشمسِ والقمر، والرجلِ والمرأة، والسماءِ والأرض، والأبيضِ والأسودِ، فيعرَف الشيءُ من نقيضه أو ملازمه، والفكرة تصدق على النحو بما هو نظريةٌ محكمةٌ دالّة على عقل منهجيّ منطقيّ، ابتداءً من فكرةِ الإسناد، كونَها تنهض على التركيب النحويّ الدالّ، مرورًا بالتّوابع وبعضِ المنصوبات، كمثل الحالِ والتمييز، وتعريجًا على المجرورات: الأسماء المجرورة بحرف الجرّ وبالإضافة، ولم يكنْ بوسعِ البحثِ أن يأتي على مباحثِ النحوِ كلّها، فبعضُ أجزاءِ الشيء يدلّ على بعضه الآخر، وواصل البحث جهدَه في ربط النظرية بالتطبيقِ، واستكشف سبلَ بعض المظاهر التطبيقيّة التي قد تسهم في استنطاق القاعدة النحوية المجردّة وإيصال الماء والكهرباء إليها، فتدخل حوزة الاستعمالِ، من غير أن يكون مجرّد درسٍ نظريّ يُعطى ثمّ ينفضّ الطالب عنه خاليَ الوفاض، ثم ألمع البحثُ أخيرًا بشيء من الإيجاز إلى تمثّل هذه النظرية في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرِها، وينتظر أن تُستنهض الهمم وتقوّى العزائم في توظيف فكرة التلازم النحويّ توظيفًا سهلًا طيّعًا، فيغدو متماشيًا مع سيرورة اللغة الطبيعية بغير تكلّف أو صعوبة.

المصادر والمراجع:

١. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ) (١٩٩٦م) الأصول في النحو، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة.

٢. ابن جني، أبو عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

٣. ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن، (ت٦٦٩هـ) (١٩٩٨)، المقرّب ومعه مُثُلُ المقرب)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، بيروت: دار الكتب العلمية.

٤. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٩٦هـ) (١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث.

٥. ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاريّ، (ت٧٦١هـ) (٢٠٠٤م)، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.
٦. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاريّ، (ت٧٦١هـ) (٢٠٠٠م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت.
٧. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي، (ت٦٤٣هـ) (٢٠٠١)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.
٨. أبو البركات الأنباريّ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٩. أبو المكارم، علي (٢٠٠٥)، تقويم الفكر النحويّ، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
١٠. الأصفهانيّ، أبو الحسن علي بن الحسين، (ت٥٤٣هـ) (١٩٩٠)، شرح اللمع للأصفهانيّ، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١١. الجراح، عامر خليل (٢٠١٩م)، الإجراءات التداوليّة التأثيرية في التراث البلاغيّ العربي بين التأويل والحجاج والإنجاز، إسطنبول: دار سنابل.
١٢. الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، (ت٦٨٦هـ) (١٩٩٦م)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلد الأول، القسم الثاني.
١٣. الرقب، محمد حمدان (٢٠١٨)، تدريس ظاهرة التلازم اللغوي للناطقين بغير العربيّة، الجامعة الأردنية (رسالة ماجستير).
١٤. الرقب، محمد حمدان (٢٠١٩)، التلازم اللغوي: مقاربات تعليمية، إربد: دار عالم الكتب الحديث.
١٥. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ) (١٩٨٨م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ) (٢٠٠٦م)، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي.
١٧. عكاشة، عمر (٢٠٠٣) النحو الغائب، عمّان: دار الفارس.
١٨. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
١٩. مجمع اللغة العربيّة (١٩٨٣م)، المعجم الفلسفيّ، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
٢٠. النجار، نادية رمضان (٢٠٠٠م) التضام والتعاقب في الفكر النحوي، مجلة علوم اللغة، مصر، مجلد٣، عدد٤.

Sources:

1. Abu al-Barakat al-Anbari, Kamal al-Din Abu al-Barakat Abdul Rahman bin Mohammed, Equity in Matters of Disagreement, Investigation: Mohammed Mohieddin Abdul Hamid, Dar al-Fikr.
2. Abu al-Makram, Ali (2005), Grammatical Thought Calendar, Cairo: Dar Gharib printing and publishing.
3. Al-Isfahani, Abu al-Hassan Ali bin al-Hussein, (1990), al-Ma'alah's commentary on Isfahani, investigation: Ibrahim bin Mohammed Abu Abaa, Riyadh: Imam Mohammed Bin Saud Islamic University.

4. Al-Mu'madad, Abu Al-Abbas Mohammed Bin Yazid, Summary, Investigation: Mohammed Abdul Khaliq Azima, Beirut: The World of Books.
5. Al-Radhi Al-Astrabadhi, Mohammed bin Al-Hassan (1996), Al-Radhi's explanation of The Kifa Ibn al-Hajib, Investigation: Yahya Bashir Masri, Riyadh: Imam Mohammed Bin Saud Islamic University, Volume 1, Section II.
6. Al-Reqeb, Mohammed Hamdan (2018), teaching the phenomenon of linguistic association to non-Arabic speakers, University of Jordan (Master's thesis).
7. Al-Reqeb, Mohammed Hamdan (2019), Linguistic Association: Educational Approaches, Irbid: The House of the Modern Book World.
8. Al-Suyuti, Jalaluddin Abdul Rahman bin Abi Bakr, (2006), Proposal in Grammar Origins, Investigation: Abdul Hakim Attia, Dar al-Biruti.
9. Arabic Language Complex (1983), Philosophical Dictionary, Cairo: General Authority for Princely Press Affairs.
10. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin Sahl, (1996) Assets in Grammar, Investigation: Abdul Mohsen al-Fatli, Al-Resala Foundation.
11. Ibn Aqeel, Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel (1980), Ibn Aqeel explained, investigation: Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, Cairo: Heritage House.
12. Ibn Asfour al-Seville, Abu al-Hassan Ali bin Momen (1998), close and with him like the confidant), investigation: Adel Ahmed Abdel-Maqdis, and Ali Mohammed Mouawad, Beirut: The House of Scientific Books.
13. Ibn Hisham Abdullah bin Yusuf bin Ahmed al-Ansari (2004), explaining The Qatar of Nada and Bel Al-Sada, investigation: Emile Badie Yaacoub, Beirut: The House of Scientific Books.
14. Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed al-Ansari, (2000), Singer of The Pulp on The Books of Aarib, Investigation: Abdul Latif Mohammed Al-Khatib, Kuwait.
15. Ibn Jinni, Abu Othman bin Jinni, Properties, Investigation: Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian Book House.
16. Ibn yaish, Abu al-Survival Muwaffaq al-Din Yaish Bin Ali (2001), detailed explanation of Zamakhshari, investigation: Emile Badie Yaacoub, Beirut: The House of Scientific Books.
17. Najjar, Nadia Ramadan (2000) In the study of grammar thought, Journal of Linguistics, Egypt, Volume 3, No. 4.
18. Okasha, Omar (2003) Absent Grammar, Amman: Dar al-Faris.
19. Sibweh, Abu Bishr Amr Bin Othman, (1988) Book, Investigation: Abdessalam Haroun, (t3), Cairo: Al-Khanji Library.
20. Surgeon, Amer Khalil (2019), deliberative procedures influenced in the Arab rhetorical heritage between interpretation, pilgrims and achievement, Istanbul: Dar Sanabel.